المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري

من يناير ٢٠٢١ لديسمبر ٢٠٢٢

إعداد: حسن أحمد

مراجعة وتحرير: نورا نورالله

القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

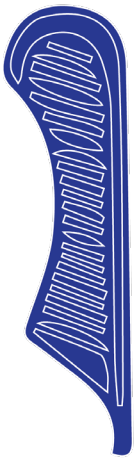

القاهرة ٥٢

للأبحاث القانونية

CAIRO 52

LEGAL RESEARCH INSTITUTE

نحو مجتمع واعي قانونياً بحقوقه الأساسية والجسدية

تأسس ٢٠٢٠

القاهرة - مصر

إعداد: **حسن أحمد**

مراجعة وتحرير: **نورا نورالله**

تصميم: **عمر نورالدين**

تاريخ النشر: **يونيو ٢٠٢٣**

طريقة مقترحة للاستشهاد:

حسن مصطفي، نورا نورالله، المرصد الإعلامي للقبضيات على أساس العمل بالجنس التجاري , مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية, يونيو ٢٠٢٣

www.cairo52.com

info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية

نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

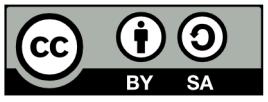

مقدمة

يُعد تجريم العمل بالجنس التجاري في مصر شي حديث نسبيا للدولة المصرية الحديثة حيث لم يتم التجريم قانونيا إلا في العام ١٩٥١. بل بالعكس كان الموقف القانوني قبل العام ١٩٥١ مهتم أكثر بتنظيم صناعة الجنس التجاري من خلال عدة قوانين مثل "لائحة بيوت العاهرات للعام ١٩٠٥" و « لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات الصادرة في العام ١٨٨٥» إذن يمثل التجريم فصل جديد في الفصول العديدة للجنس التجاري في مصر[١]. استمر العاملين/ات بالجنس التجاري في ممارسة صنعتهم على رغم من التجريم و التضييق ليس فقد من قبل الدولة ولكن من قبل المجتمع أيضا الذي يوصم العاملين/ات بالجنس التجاري في مصر بالعار.

ويتم استخدام توصيف قضايا الآداب لوصف أي قضية تخص الجنس التجاري وغيرها وتشمل اتهامات عديدة مثل «الاعتياد على ممارسة الدعارة أو الفجور» أو «ترويج مواد اباحية» وهكذا. من الصعب معرفة عدد الأفراد الذي يتم القبض عليهم سنويا، حيث ان وزارة الداخلية نادرا ما تقوم بنشر تقارير عن أنواع وأعداد المقبوضات التي تقوم بها[٢]. في العام ٢٠١٤ صرح مسئولي وزارة الداخلية تصريح نادر عن أعداد قضايا الآداب في الفترة من يناير إلى يوليو من ذلك العام حيث بلغ عدد القضايا ١٨٥٣ قضية، بينما بلغ عدد المسجلات أدأب لدى الدولة حوالي ٤٥ ألف انثى عاملة بالجنس التجاري و ٨ الاف ذكر بعضهم عاملين بالجنس والآخرين أطراف ثالثة كالقوادين[٣] . ولم يتم نشر أي تقرير أو تصريح آخر عن ذلك النوع من القضايا منذ ذلك العام، لذا يقدم مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية هذا التقرير كمحاولة مبدئية لتوثيق عدد الأشخاص الذي يتم القبض عليهم سنويا تحت ما يسمى بقضايا الآداب. ويعد هذا التقرير إعلان تدشين مرصد حقوقي لرصد القضايا ذات الصلة بالجنس التجاري والتي تنشر في الاعلام، حيث ان رصدها على المستوى الوطني به شيء من الصعوبة وذلك نظرا لتعدد المواد والقوانين التي يحاكم بها العاملون والعاملات بالجنس التجاري بداية من مواد قانون العقوبات المصري اوما يعرف إعلاميا بـ فعل فاضح في الطريق العام الى قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر مؤخرا والذي استهدف المنصات الاجتماعية الإلكترونية وبالأخص الفيس بوك والتيك توك والتي تعتبر كما هي اضطهاد ضد العمل بالجنس هي أيضا باب خلفي لاضطهاد المرأة بالإضافة إلى الأقليات الجندرية والجنسية, حيث ان ليس كل من يتم القبض عليهم بقوانين الآداب هم عاملين/ات بالجنس التجاري, حيث تتوسع الدولة المصرية في استخدام تلك القوانين لتضييق الخناق على الحق في الخصوصية والتحكم في ما تعتبره الدولة أخلاقي وغير أخلاقي[٤].

ويؤمن مركز القاهرة ٥٢ ان العمل بالجنس التجاري هو حق أساسي من حق الإنسان في التصرف في جسده بحرية دون تدخل من الدولة او المجتمع، وانه يجب تصنيف العمل بالجنس التجاري كعمل يحق لأي فرد امتهانه إذا كان يتمني ذلك. ويفرق مركز القاهرة ٥٢ بين العمل الطوعي بالجنس التجاري بناء على رغبة الإنسان وبين العمل القسري في الجنس التجاري، حيث يشجع مركز القاهرة ٥٢ الدولة بإعادة النظر الي قوانين الآداب في مصر للتركيز على حماية العاملين/ات بالجنس التجاري من العمل القسري ومعاقبة من يجبر أي شخص على العمل بالجنس التجاري وليس العامل/ة الذين يعملون بإرادتهم الحرة في تلك المهنة.

المنهجية

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات، حيث تم رصد التغطية الإعلامية لمعظم قضايا الفسق والفجور والقضايا المرتبطة بمجال العمل بالجنس التجاري بالصحف الرسمية والخاصة في نطاق جمهورية مصر العربية وخلال نطاق زمني هو عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

اعتمد التقرير على تجميع وارشفة وتحليل البيانات الوصفية للقضايا ذات الصلة بمجال الجنس التجار من المصادر الأولية التالية:

- القاهرة ٢٤.
- المصري اليوم.
- فيتو.
- الأهرام.
- اخبار اليوم.
- صدى البلد.
- اليوم السابع.
- الوطن

خلفيـــــة قانونيـــــة

يمثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة والفجور القانون الأساسي الذي يتم على أساسه تجريم العمل بالجنس التجاري في مصر. وتعد المادة ٩(ج) المصدر الرئيسي للتجريم وتنص على معاقبة كل «اعتاد ممارسة الدعارة او الفجور» بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وغرامة مالية أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويتم استخدام لفظ «دعارة» لوصف العمل بالجنس التجاري للإناث ولفظ «فجور» لوصف العمل بالجنس التجاري للذكور. ويشمل القانون توصيف لجرائم اخرى تطال العاملين/ات بالجنس التجاري كالإعلان والتحريض على الدعارة والفجور[٥].

ويعكس القانون الذكورية والأبوية في المجتمع، حيث يعاقب القانون الأنثى فقد في حالات الدعارة وليس الرجل الذي ينظر إليه القانون «كضحية» لإغواء العاملة بالجنس التجاري. علي النقيض يتم التطبيق القانون على كلا الطرفين في حالات الفجور ويوجد تفاوت عام تطبيق القانون، حيث أن الغموض المحيط في بعض مواده يفتح باب التفسير في تطبيقه من قبل السلطات الشرطية والقضائية في مصر[٦]. وللإضافة على قانون الدعارة يوجد بعض المواد في قانون العقوبات التي يتم استخدامها لتجريم العمل بالجنس التجاري كالمادة ١٧٥ والمادة ٢٦٩ مكرر. وفي العام ٢٠١٨ تم الموافقة على قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الذي يحتوي على مواد كالمادة ٢٥ التي تنص على « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري» ويتم استخدامها لمكافحة ما أطلقت عليه الدولة «الدعارة الالكترونية». وتضع بعض المواد الجنائية في تلك القوانين المسئولية الجنائية على أطراف ثالثة كمشرفي المحتوى وأصحاب المنازل والقوادين[٧].

ويركز التقرير بشكل أساسي على القضايا التي تم محاكمتها بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ سنة ٢٠١٨.

اهـــــم الملحوظات

- تم رصد ٢٤٨ تغطية إعلامية لجرائم الآداب في الفترة من يناير ٢٠٢١ لديسمبر ٢٠٢٢. وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المقبوض عليهم ٦٨١ شخص تمثل نسبة الإناث فيهم ٦٧٪ نسبة الزبائن ٤٪ نسبة أعضاء مجتمع الميم عين ٤٪ ونسبة الأطراف الثالثة ٢٥٪. وتعكس تلك النتائج الواقع الذكوري في مصر فيكون التركيز في أغلب الوقت على معاقبة العاملين/ات بالجنس التجاري الطوعيين أكثر من مكافحة العمل بالجنس التجاري القسري، حيث أن نسبة القضايا التي يتم اتهام بها الأشخاص بإجبار الآخرين بالعمل بالجنس التجاري هي نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الاخبار ٤٠ خبر في الإجمال. وقد صرحت مصر مؤخرا انها قدمت ١٣ شخص للمحاكمة بتهمة الاتجار بالبشر في العام ٢٠٢١, ٥ من هؤلاء الأشخاص تم القبض عليهم فيما يعرف إعلاميا «بفتيات التيكتوك» حيث يتم القبض على مقدمي المحتوى حنين حسام مودة الأدهم وآخرين من فريق العمل الخاص بهن وتقديمهن للمحاكمة بتهمة الاتجار بالبشر على رغم من عدم وجود أي ادلة على ذلك وقد تم الحكم علي مودة ب ٦ سنوات وحنين ب ٣ سنوات ورفض النقض الخاص بهن ومن معهم بالقضية[٨]. وتمثل تلك القضية منعطف خطير في ذلك النوع من القضايا، حيث ان الحكم على مقدمي محتوى على الانترنت باستخدام قانون الاتجار بالبشر يضعف جدية استخدام القانون في قضايا أخرى يوجد بها اتجار بالبشر حقيقي وتعكس تلك القضايا عدم جدية الدولة في مكافحة العمل بالجنس التجاري القسري والاتجار بالبشر، واهتمامها فقط بتقديم نفسها كحامي للأخلاق للمجتمع على حساب النساء والأقليات الجنسية والجندرية والعاملين/ات بالجنس التجاري.

- بدأ اهتمام الدولة بالسيطرة على الفضاء الإلكتروني في السنين الأخيرة، حيث أحدث النيابة العامة في العام ٢٠١٩ وحدة التواصل الاجتماعي والرصد والتحليل التي مهمتها الأساسية هي مراقبة المحتوى على الانترنت وشجع النائب العام «المواطنين الشرفاء» على الإبلاغ على أي محتوي غير أخلاقي على الانترنت عن طريق رقم واتساب او استمارة على الانترنت، مما يعكس اهتمام الدولة بإرساء قبضتها الأخلاقية على الفضاء الالكتروني والعالم الحقيقي[٩]. ويعكس التقرير ذلك الاتهام، حيث أن تحريات مباحث الآداب أصبحت مركزة أكثر على القضاء الالكتروني من غيرها، فنلاحظ أن نسبة ٥٩٪ من عدد القضايا يكون مكان الواقعة هو مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تكون القضية بناء على تحريات/ومعلومات مباحث الآداب، حيث تصل نسبة القضايا التي تمت بناء على ذلك ٨٠٪ من إجمالي ما تم رصده من قضايا.

- يعكس التقرير المركزية في الإعلام المصري، حيث أنه من المتعارف عليه أن التغطية الإعلامية في العادة تركز على المحافظات المركزية كالقاهرة الكبرى والإسكندرية. تمثل القاهرة أعلى المحافظات في قضايا الجنس التجاري بنسبة ٤٠٪ من إجمالي عدد القضايا، ويليها الجيزة والإسكندرية. وهي المحافظات المركزية في مصر، وبالإضافة إلى مركزية الإعلام، يمكن ترجيح سبب التركيز على المحافظات الكبرى هو وجود ثقافة ذكورية في بعض المحافظات الأخرى التي تقوم بمواجهة مواجهة هذه المواضيع من قبل المجتمع والاسرة دون اللجوء إلى الدولة خوفا من الفضيحة والعار.

- تركز التغطية الإعلامية في تلك القضايا على رسم شرطة الآداب والنيابة العامة في صورة حامي الفضية والأخلاق الذين يقومون بحماية المجتمع المصري من انفلات الأخلاق بشكل عام. وتتوافق تلك التغطية مع إله الدعاية لدولة السيسي التي دائما ما تحاول تبرير انتهاكات حقوق الإنسان

والأوضاع الاقتصادية المتردية بالتركيز على تصدير صورة النظام كحامي الفضية والأخلاق في المجتمع[١]. تركز التغطية الإعلامية أيضا على تقديم ذلك النوع من القضايا بطريقة ساخنة غير مهنية لجذب القراء فنجد عناوين ك « ميمي حريقة.. سورية في مصر حافظة لكتاب الله وتمارس الدعارة!» ولا يوجد أي نوع من أنواع الحيادية في التغطية الإعلامية فاغلب الاخبار تعتبر المتهمين مجرمين حتى قبل إصدار المحكمة حكمها، حيث انه من النادر أن تجد تغطية إعلامية تشكك في رواية النيابة والشرطة في ذلك النوع من القضايا.

- أصدر المجلس الأعلى للإعلام كود ضوابط وأخلاقيات نشر الجريمة عام ٢٠٢١، وهي مجموعة من الضوابط الأخلاقية يجب أن تلتزم بها المؤسسات الإعلامية والصحفية. ورغم ذلك نجد العديد من الانتهاكات الصحفية التي تحدث خلال تغطية الأخبار المتعلقة بالجنس التجاري. في على الرغم من الاختراقات العديدة لعدة اخبار لبعض من نقاط ذلك الكود، الان ان الاختراق الأعمق له كان من خلال نشر خطاب الكراهية في علي الرغم من حث الكود على عدم نشر اخبار تتضمن خطابا الكراهية أو تشجيعا له، وعرف الكود خطاب الكراهية علي انه «كل خطاب علني أو تصريح علني يتضمن تميزاً أو اساءة أو إهانة لفرد أو مجموعة من الأفراد على أساس اللغة أو اللون أو الجنس أو العمر أو الديانة أو العجز الجسدي، أو يتضمن دعوة للعنصرية أو ممارسة العنف أو العدوان أو التعسف ضد فرد أو مجموعة من الأفراد على أي أساس مما تقدم. «الا اننا نجد ان جميع عناوين وتفاصيل الاخبار المنشور تستخدم مصطلحات وألفاظ تحث على خطاب الكراهية والعنصرية تجاه العاملين والعاملات بالجنس التجاري واتجاه مجتمع الميم ع، مثل: دعارة – وشذوذ – والرذيلة – وسهرات حمراء – وفتيات الليل. فعلى الرغم من تأكيد الكود على تدريب وتأهيل العاملين بالصحافة والإعلام، إلا أننا نجد العديد من الاختراقات للكود ونشر لخطاب الكراهية والتشجيع عليه خلال عملية الرصد.

- يوجد صعوبة في رصد الأخبار ذات الصلة بالعابرين والعابرات جنسيا وجندريًا، حيث الشرطة المصرية والمؤسسات الإعلامية بوجود تلك الهويات الجندرية وتلجأ إلى تصنيفهم «كرجال يرتدون ملابس حريمي ويضعون مساحيق التجميل» مع عدم احترام للتوجه الجندري للأشخاص. يواجه العاملين بالجنس التجاري من مجتمع الميم عين تمييز مضاعف بسبب هويتهن التقاطعية ويتعامل معهم الاعلام والجهات الرسمية على أنهم ليسوا فقط ممارسي فجور بسبب ممارستهم للجنس التجاري بل فاسدين دينيا واجتماعيا وأخلاقيًا بسبب هويتهم الجنسية والجندرية.

إعداد و إحصائيات نسب قضايا الجنس التجاري

رصد الباحث ٢٤٨ خبر في المصادر الأولية يتعلق بقضايا الجنس التجاري في مصر، تتوزع بينهم كما يلي:

الصحيفة	عدد الأخبار لعام ٢٠٢١
القاهرة ٢٤	٥
المصري اليوم	٢٦
فيتو	١٤
الاهرام	١٤
اخبار اليوم	١
صدى البلد	١٢
اليوم السابع	٤١
الوطن	١٨

الصحيفة	عدد الأخبار لعام ٢٠٢٢
القاهرة ٢٤	١٥
المصري اليوم	٢٠
فيتو	٢٣
الاهرام	٣
اخبار اليوم	٤
صدي البلد	٣١
اليوم السابع	١٨
الوطن	٢

بينهم ٥٥ خبر صحفي يتعلق بخبر سبق نشره سوا في نفس الجريدة او جريدة اخره. ونلاحظ أن المؤسسات الحكومية الصحفية، وهي: الأهرام وأخبار اليوم بها أقل عدد من اخبار قضايا الجنس التجاري «١٥» خبر صحفي، بينما تنقل المنصات الإعلامية المملوكة لشركة المتحدة للخدمات الاعلانية، وهي: اليوم السابع، وصدى البلد، والوطن، النصيب الأكبر من الأخبار بعد ٦٩ خبر صحفي.

٤١
اليوم السابع
٢٦
المصري اليوم
١٨
الوطن
١٤
الاهرام
١٤
فيتو
١٢
صدى البلد
١٣٢ خبر
لعام ٢٠٢١
٥
القاهرة ٢٤
١
اخبار اليوم

٣١

صدى البلد

٢٣

فيتو

٢٠

المصري اليوم

٤

اخبار البوم

١٥

القاهرة ٢٤

١٨

اليوم السابع

١١٦ خبر
لعام ٢٠٢٢

٢

الوطن

٣

الاهرام

المنطقة الجغرافية	عدد الأخبار لعام ٢٠٢١	عدد الأخبار لعام ٢٠٢٢
القاهرة الكبرى	٩٣	٧٤
الصعيد	١	٢
الدلتا	٢	١١
الاسكندرية	٢١	١٢
القناة	٥	٧

وتضم منطقة القاهرة الكبرى عدة محافظات، هي: القاهرة، الجيزة، القليوبية. في حين تضم منطقة القناة محافظات: جنوب سيناء، شمال سيناء، البحر الأحمر، السويس، الاسماعلية، بورسعيد.

المنطقة الجغرافية	عدد الأخبار لعام ٢٠٢١	عدد الأخبار لعام ٢٠٢٢
الإسكندرية	٢٣	١٢
البحر الأحمر	٥	٧
الشرقية	١	
الغربية	١	
الفيوم	٢	
قنا	١	
الجيزة	٢٠	٢٩
القاهرة	٧٠	٥٣
لم يستدل على المحافظة	٩	١٠
البحيرة		١
اسيوط		٢
الدقهلية		١٠

عدد الاخبار لعام ٢٠٢١ لكل منطقة جغرافية

عدد الاخبار لعام ٢٠٢٢
لكل منطقة جغرافية

عدد الاخبار
لعام ٢٠٢١
لكل محافظة
٧٠
القاهرة
٩
لم يستدل على
محافظة
٢٣
الاسكندرية
٢٠
الجيزة
١
الشرقية
٥
البحر الأحمر
١
الغربية
٢
الفيوم
١
قنا

عدد الاخبار لعام ٢٠٢٢ لكل محافظة

١٠
لم يستدل على محافظة

٥٣
القاهرة

١٢
الاسكندرية

٢٩
الجيزة

١٠
الدقهلية

٧
البحر الأحمر

١
البحيرة

٢
أسيوط

وتتربع القاهرة والجيزة والإسكندرية على رأس المحافظات التي تحدث بها قضايا الجنس التجاري طبقا للمصادر الأولية. حيث تمثل القاهرة نسبة ٤٥٪ -٥٣٪ من إجمالي حالات القضايا.

اما بالنسبة لأماكن حدوث وقائع القضايا:

مكان الواقعة	العدد في عام ٢٠٢١	العدد في عام ٢٠٢٢
وحدة سكنية	٢٦	١٨
مواقع التواصل الاجتماعي	٧٨	٧٩
ممتلكات عامة	٧	
ممتلكات مقدمي الخدمة	١٨	٧
لم يستدل على مكان الواقعة	١	٢٧
الإجمالي	**١٣٠**	**١٣١**

ونلاحظ في ظل قانون مكافحة الجرائم الالكترونية ان نسبة ٥٩٪ من عدد القضايا يكون مواقع التواصل الاجتماعي دليل إدانة، وهو مصدر القضية، حيث تكون التهم الموجه هدم القيم المصرية والأسرية بالإضافة إلى نشر الفسق والفجور والدعارة، حيث تكون القضية بناء على تحريات/ومعلومات مباحث الآداب، حيث تصل نسبة القضايا الي تمت بناء على ذلك ٨٠٪ من إجمالي ما تم رصده من قضايا.

سبب الضبط	العدد في عام ٢٠٢١	العدد في عام ٢٠٢٢
تحريات/معلومات	٩٣	٩٩
بناء على بلاغ	٣٣	١١
مجهول	٤	٦
الإجمالي	**١٣٠**	**١١٦**

أماكن حدوث وقائع القضايا
لعام ٢٠٢١

٧٨
مواقع التواصل الاجتماعي

٢٦
وحدة سكنية

١٨
ممتلكات مقدمي الخدمة

٧
ممتلكات عامة

١
لم يستدل على مكان الواقعة

أماكن حدوث وقائع القضايا
لعام ٢٠٢٢

٧٩
مواقع التواصل الاجتماعي

١٨
وحدة سكنية

٧
ممتلكات مقدمي الخدمة

ممتلكات عامة

٢٧
لم يستدل على مكان الواقعة

التهم الموجه في قضايا الجنس التجاري ونسب المتهمين:

التهمة	العدد في عام ٢٠٢١	العدد في عام ٢٠٢٢
اجبار على ممارسة الدعارة	٤٠	١
تسهيل ممارسة الدعارة	٧٨	٢٩
ممارسة الدعارة	٨٦	
راغب متعة	١٦	٩
اتجار بالبشر	١٨	٤٩
الترويج مواد إباحية	٣٢	٣٧
التحريض على الفسق والفجور	٥٤	١٠٧
الإجمالي	**٣٢٤**	٢٩٧

ولم يستدل علي التهم في بعض الاخبار وتمثل قضايا مجتمع الميم. ع من عدد القضايا التي تم رصدها ٤٪. بينما تمثل عدد المقبوض عليهم في إجمالي القضايا التي تم رصدها ٦٨١ شخص، تمثل نسبة النساء بينهم ٦٧٪ ونسبة متلقي الخدمة ٤٪.

السنة	عدد النساء	عدد الرجال	مجتمع الميم عين	متلقي الخدمة
٢٠٢١	**٣٠٧**	**١٠٧**	**١٠**	**١٥**
٢٠٢٢	**١٤٩**	**٦٣**	**١٨**	**١٢**
الإجمالي	**٤٥٦**	**١٧٠**	**٢٨**	**٢٧**

عدد الأشخاص من تم القبض
عليهم/ن في عام ٢٠٢١
حسب النوع الأجتماعي/ التوجه الجنسي

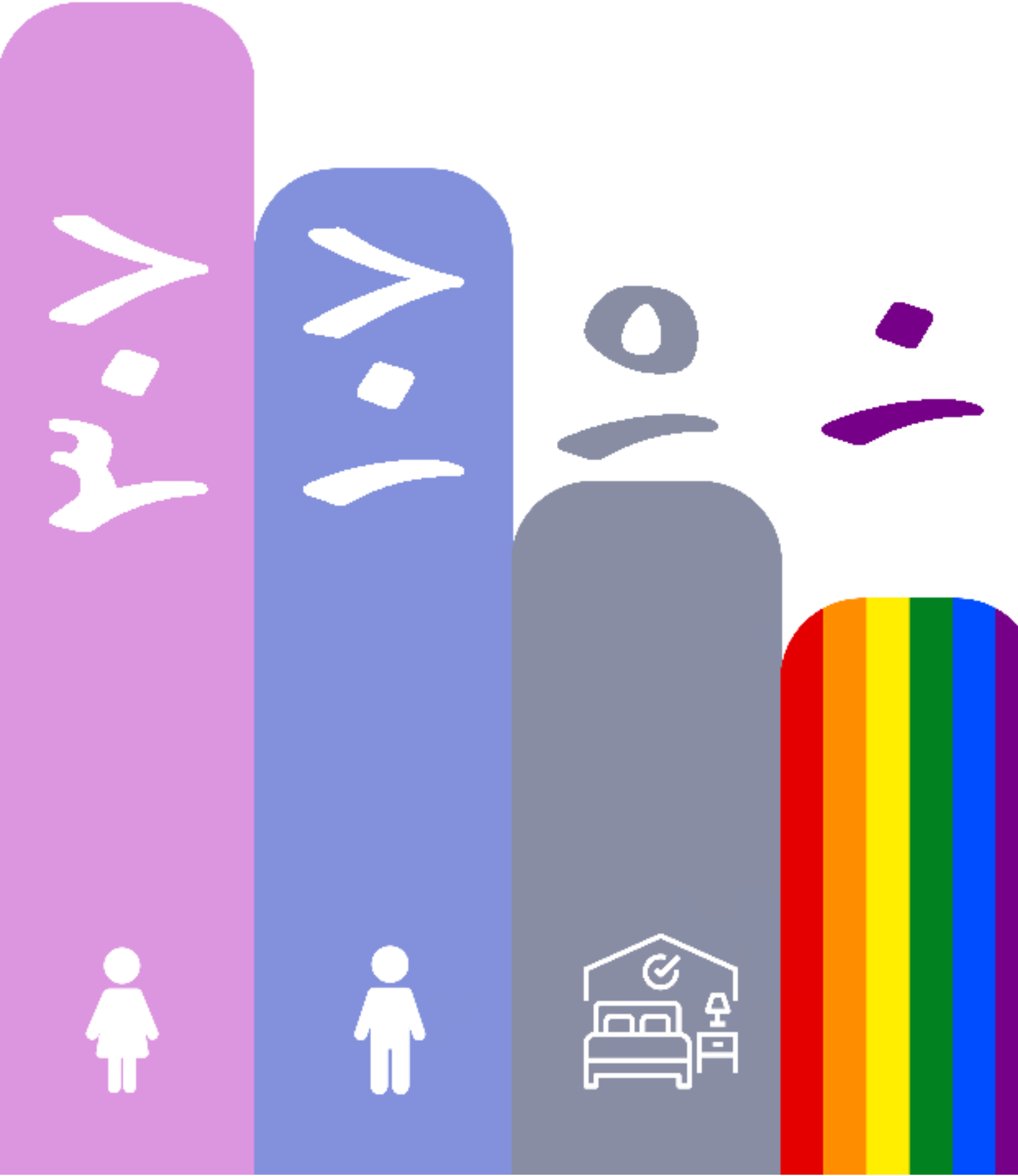

عدد الأشخاص من تم القبض عليهم/ن في عام ٢٠٢٢ حسب النوع الأجتماعي/ التوجه الجنسي

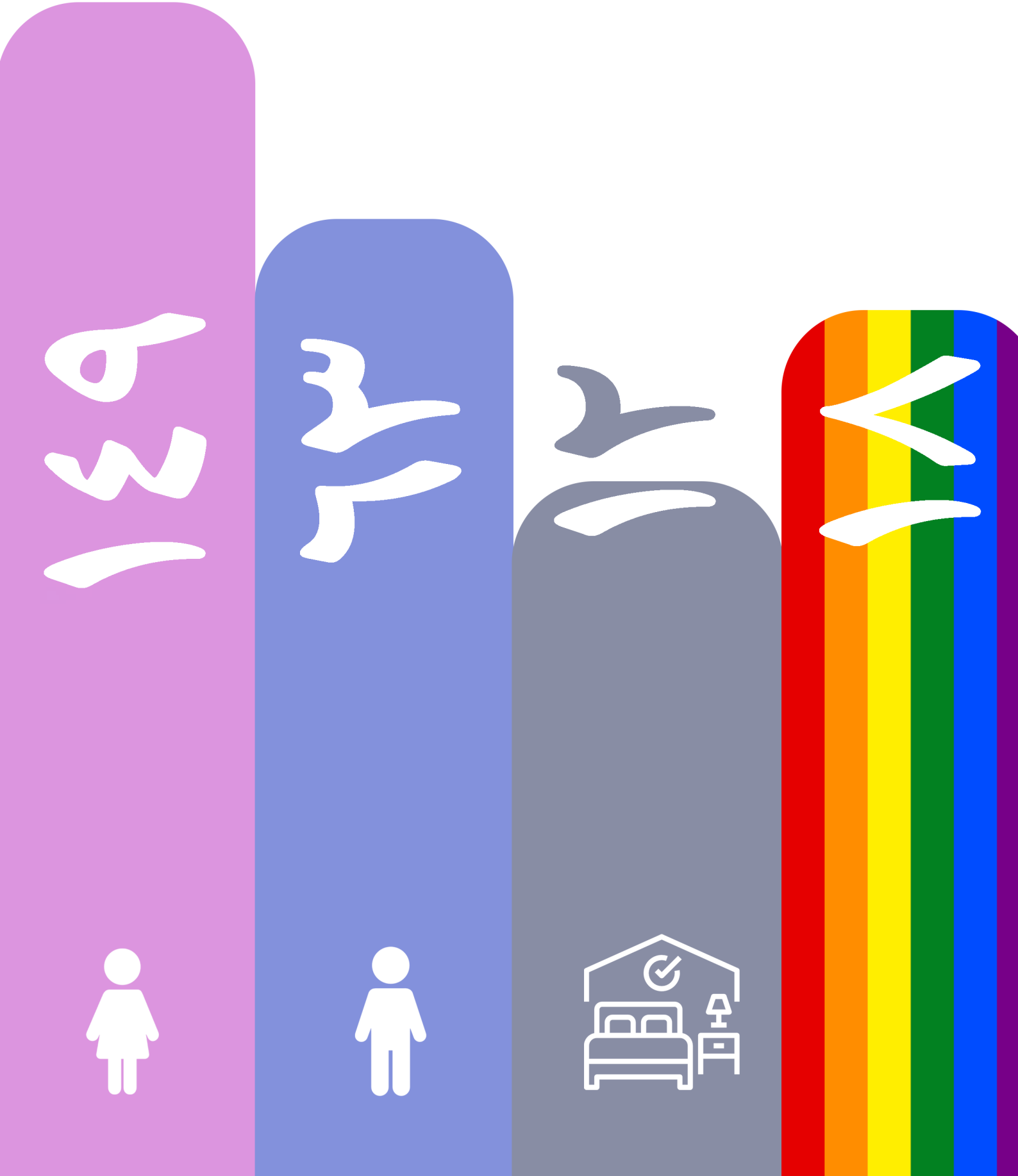

١ نورالله نورا. "الكرخانة: تاريخ الجنس التجاري في مصر الحديثة ما بين التقنين والتجريم.". مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، June ١٦, ٢٠٢١. https://cairo52.com/ar/2020/11/05/karkhana

٢ قضايا الأداب في قانون العقوبات المصرى &Lawyer Egypt ". . - محامى مصر. Accessed March ٢٧, ٢٠٢٣.

٣ حماد منال. "أسعار الساقطات والقوادين.. 'الفاتورة' حسب الجنسية والسن ودرجة الجمال.. 45 ألف محترفة دعارة في مصر.. 400 دولار في الساعة لـ'الروسية والأوكرانية'.. 20 ألف جنيه لـ'البكر' با." فيتو. فيتو, https://www.vetogate.com/1363181 .December 5, 2014.

٤ Noralla, Nora. "Politics, Society and Public Morals: How Does a 'Debauchery' Charge Service All?" The Tahrir Institute for Middle East Policy, June 21, 2022.

٥ نورالله نورا. "الدليل القانوني لجرائم الاعتياد علي ممارسة الدعارة او الفجور، التحريض علي ممارسة الدعارة او الفجور والاعلان عنهما، بالإضافة إلى جريمة الاخلال بالآداب العامة." مركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية، https://cairo52.com/ar/2021/06/24/1517 .June 24, 2021./

٦ "كيف يتم تطبيق قوانين العمل بالجنس على أرض الواقع وتأثيرها على المشتغلين بالجنس دراسة قانونية: مصر ." Global Network of Sex Work Projects , 2022

٧ المرجع السابق

٨ محكمة مصرية تقضي بالسجن المشدد على 'حنين حسام.'" سكاي نيوز عربية. سكاي نيوز عربية, April 18, 2022.

٩ التحول الرقمي في النيابة العامة.. مدخل للمراقبة الجماعية على الإنترنت." مؤسسة حرية الفكر والتعبير, August 8, 2021.

١٠ شاهين مصطفي. "'مباحث الآداب'.. حماة الفضيلة داخل المجتمع: تقارير." الزمان. «مباحث الآداب».. حماة الفضيلة داخل المجتمع | تقارير | الزمان, September 26, 2020.

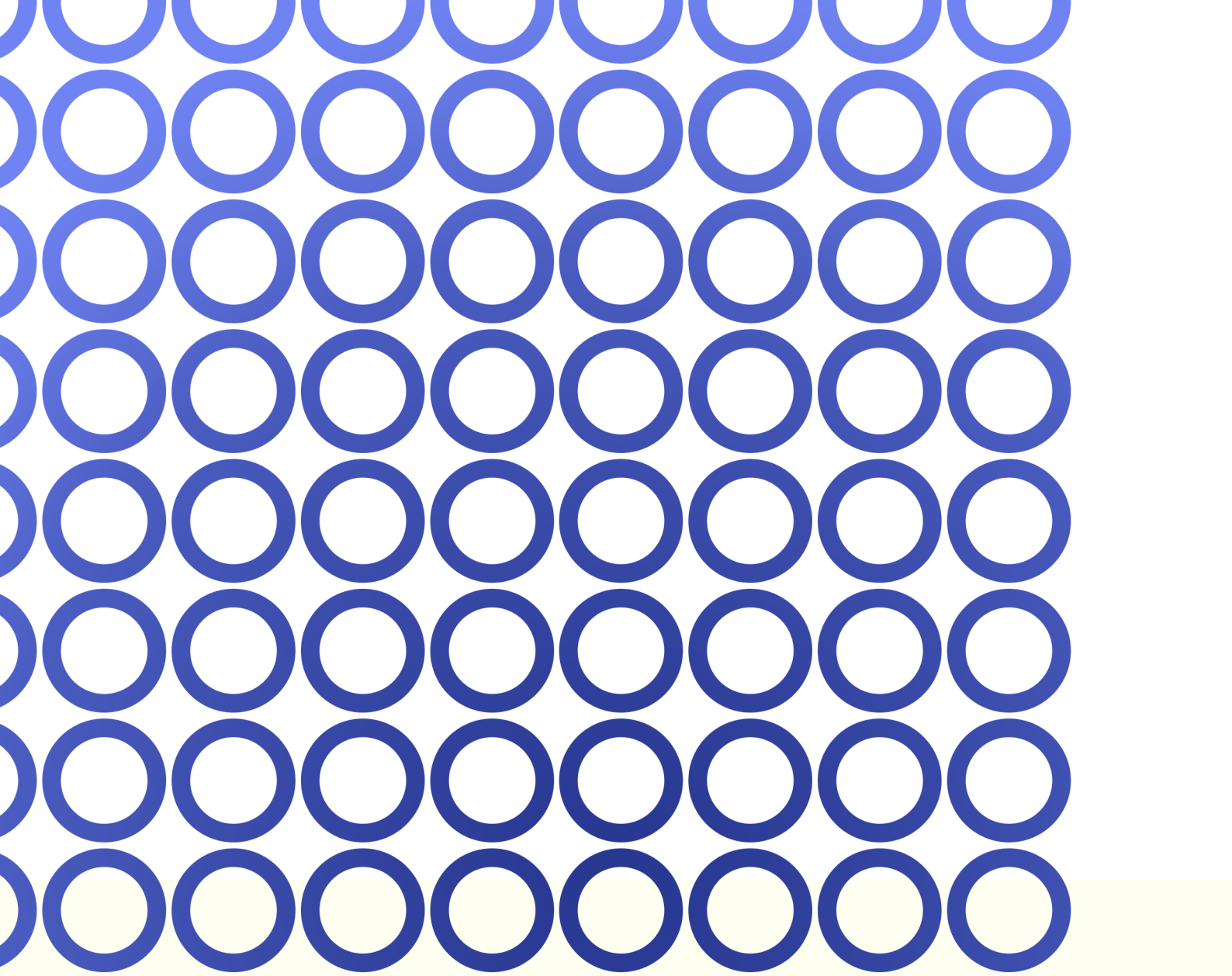

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE